

## مصير ليرة السورية ولبنانية

بقلم المحامي الدكتور احمد حمصي

مدرس قانون التجارة والشركات.

### الاقتصاد الدولي

يدين نظام النقد الدولي الحالي بوجوده لاتفاقيات بريتون وودز المبرمة عام: /1944/ والتي أنشأت كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، في بداية عام 1960م بدأت بوادر انهيار النظام النقدي التي أرستها الاتفاقيات بروينو وودز بالانهيار بسبب المضاربات على الدولار والعجز المستمر في المدفوعات الأمريكية وازدياد كمية الدولارات الورقية التي تحتفظ بها كل دولة أو حكومة كاحتياطي وأجبرت هذه العوامل الرئيس نيكسون إلى عدم تحويل الدولار إلى ذهب و تم إلغاء نظام تعادل العملات وفصم كل علاقة أو ارتباط بينها وبين الذهب فنص التعديل على عدم التزام الدول الأعضاء بتحديد سعر تعادل عملاتها ويكون لكل دولة أن تربط عملاتها الوطنية بحقوق السحب الخاصة أو بعملة دولة أخرى عضو في الصندوق أو بأي قاسم مشترك باختيارها بشرط أن لا يكون ذهباً كما أنه لا يجوز حساب سعر لتعادل حقوق السحب الخاصة على أساس الذهب بل يترك للصندوق الأساسي لتحديد قيمة هذه الحقوق وأنشئت حقوق السحب الخاصة عقب نفاذ التعديل الأول لاتفاقية صندوق النقد الدولي كنوع من الأصول الاحتياطية لمواجهة النقص في السيولة الدولية وبعد إلغاء قابلية الدولار إلى ذهب وحصول تعويم في العملات الوطنية فبات من الضروري البحث عن طريقة جديدة لتحديد قيمة حقوق السحب الخاصة فقرر ننقد الصندوق الدولي إرساء هذا التحديد على أساس عينة من العملات أساسها سلة العملات كانت في بادئ الأمر ست عشرة عملة للدول التي يزداد متوسط صادراتها العالمية في السلع والخدمات على نسبة معينة ثم تقلص هذا العدد ليصبح خمس عملات فقط بالوقت الحالي وهي:

الدولار الأمريكي والمارك الألماني والين الياباني والفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني.

ومن هنا فإن تحديد قيمة العملة ارتفاعاً وهبوطاً تبعاً لقيمة الدولار، لا يشير بالضرورة على قوة اقتصاد الدولة فالدولة التي تسعى لتخفيض قيمة عملتها يتجه اقتصادها لجذب الاستثمارات، وهذا النموذج يتبع في الدول الصناعية كالصين والدول التي تسعى لرفع قيمة عملتها بمقابل العملات الخمسة يعتمد اقتصادها على الاسترداد بالجانب الاكبر مثل دولة الكويت، والدول التي تكون علمتها معتدلة يكون اقتصادها مختلط مثل سورية.

وعليه فان ارتفاع المفاجئ بقيمة العملة او انخفاضها لا يشكل انهيار او قوة للعملة الوطنية.

ومن أهم اسباب التدني الوهمي لقيمة العملة السورية ولبنانية مايلي:

- 1- قلة وانعدام الثقة بالعملة الوطنية، والسعي لتحويل إلى العملات الخمسة لاسيما الدولار مما يشكل طلب أكبر من العرض، وعدم فهم ما معنى مفهوم العملة والذهب.
- 2- عدم التوازن في ميزان المدفوعات مما يسبب عجز بين الطلب والعرض.
- 3- انعدام الثقة بالحكومات والارتجالية بالقرارات، وعدم تحمل المسؤولية، وعدم مخاطبة الشعب بحقيقة الواقع، أو خطابات المسؤول الفاشل الجاهل التي لا تتناسب مع واقع المواطن البسيط.
- 4- الفساد الاداري في هيكلية الدولة.
- 5- إلقاء الاعذار على العقوبات مثل قانون سيزار (كم فعل رئيس الحكومة السورية المقال عماد خميس) وهذا ليس مقبول لأنه هناك عشرات الحلول وهكذا تصريح يولد السلبية للمواطن ويسعى للتخلص من العملة الوطنية للمحافظة على مدخراته من الضياع، من ضمن هذه الحلول.
  - أ- سحب كمية او فئات معينة من ليرة السورية او لبنانية من الاسواق.
  - ب- مسك ليرة وعدم تلبية حاجات السوق منها بشكل منطقي وضمن خطة مدروسة.
  - ت- رفع فائدة على ليرة السورية أو لبنانية وفتح ودائع طويلة الاجل لخمس سنوات بعوائد عالية لسحب الليرة وخلق التوازن في ميزان المدفوعات.
  - ج -فتح حسابات بالدولار بفوائد عالية.
  - د- اصدار شهادات ايداع من البنك المركزي مباشر للمواطنين
  - هـ- إصدار سندات دين من البنك المركزي بشكل مدروس وطفيف.
  - ط- سحب العملة الوطنية الموجودة خارج البلاد.وكل ذلك قبل اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على قروض غالبا ما تتطلب شروط سياسية على الدولة الطالبة، وهناك إجراءات كثيرة اخرى.
- 6- كل ما ذكر هو يشكل إدارة للسيولة فقط وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- 7- انخفاض العملات الاجنبية المتداولة في الاسواق نتيجة سحبها من السوق بشكل مفاجئ، وذلك لتحقيق الهلع والخوف لدى المواطنين ودفعهم لتحويل وبالتالي تحقيق مكاسب كبيرة بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب الطلب وقلة العرض وهذه الخطط تكون موجهة من الخارج كما حدث في لبنان مؤخراً وفي سورية منذ عام 2011 وذلك الإحداث انهيار في الاقتصاد الوطني وفرض أجندة سياسية على الوطن. والواقع فان كل العملات هي ورق مطبوع يأخذ قوته من تداوله فقط، ومن وجود إيمان من المواطن بعملته وحكومته وبأن عملة وطنه تأتي فوق أي اعتبار وعدم لجوء إلى التحويل. وبالخلاصة حافظوا على ليرتكم فهي عزكم (سورية -لبنان) رغم جميع الاخطاء فإن وجودنا مرتبط بذلك الوطن فكلما حافظنا على عملتنا كما خرجنا أسرع من عنق الزجاجة.